

﴿ باب المفائد من الآمال الدينية ﴾

« الدرس ٣١ — عصمة الأنبياء عليهم السلام »

(المسألة ٧٩) حقيقة العصمة هي في اللغة المنع ، وقال الجرجاني في التمرينات « العصمة ملكة اجتناب المعاصي مع التمكن منها » أي أن المصوم من الشيء يجد في نفسه قدرة عليه ويشعر بزاجر منها يحول دون الوقوع فيه ، فالمصمة وازع نفسي راسخ في النفس وهي في الأنبياء فطرية وقد يكون لغيرهم بحسن التربية من مملكة الأفضلية ما يربأ بنفسهم عن موافقة الفجور والدنابا ويسمى علماءنا هذا المعنى حفظاً للفرقة وإنما يكون هذا بالتربية الفاضلة بين الفضلاء مع مساعدة الوراثة واعتدال المزاج . وقد ينكر الذين ابتلوا باقتراف الكيثر هذا المعنى أن يكون لغير الأنبياء ، ويسلمون به للأنبياء تقليداً ولهم المنذر فإنه أمر لا يعرفه إلا من ذاقه وقليل ما هم .

(م ٨٠) العصمة في التبليغ جاء في المواقف أن أهل الملل والشرائع قد أجهروا على عصمة الأنبياء عن تمسك الكذب فيما دل المعجز على صدقهم فيه كدعوى الرسالة وما يبلغونه عن الله تعالى وإن عاقلا لا يجمع بين الإيمان والوحي والنبوة وبين تجويز كذب النبي على الله تعالى فيما يبلغ منه فإن كان هذا جائزاً فأى ثقة بالوحي وكيف يميز المكلف بين ما هو عن الله وما عن غير الله والمبلغ غير موثوق بصدقه؟! ولقد أبعد القاضي أحد أئمة الأشعرية في قوله بجواز صدور الكذب منهم سهواً وهو قول مردود لا يمول عليه أحد ، والدليل على هذا النوع من العصمة هو عين الدليل

على النبوة من الآيات العملية أو الكونية .

(م ٨١) العصمة من الكفر أجمع المسلمون من جميع الفرق على عصمتهم من الكفر قبل النبوة وبعدها وليس هنا شبهة لأحد فتوسع فيه .

(م ٨٢) العصمة من كبار الذنوب قال في المواقف وشرحه : « أما الكبار » أى صدورها عنهم عمداً « فمنه الجمهور » من المحققين والأئمة ولم يخالف فيه إلا الحشوية « والأكثر » من المانحين « على امتناعه مسمكاً » قال القاضى والمحققون من الأشاعرة إن العصمة فيما وراء التبليغ غير واجبة عقلاً إذ لا دلالة للمعجزة عليه فامتناع الكبار عنهم مسمكاً مستفاد من السمع وإجماع الأمة قبل ظهور المخالفين فى ذلك « وقالت المعتزلة بناء على أصولهم » الفاسدة فى التحسين والتقبيح العقليين ووجوب رعاية الصلاح والأصلح « يمتنع ذلك عقلاً » لأن صدور الكبار عنهم عمداً يوجب سقوط هيبتهم من القلوب وانحطاط مرتبتهم فى أعين الناس فيؤدى إلى النفرة عنهم وعدم الاتقياد لهم ويلزم منه إفساد الخلاق وترك استصلاحهم وهو خلاف مقتضى العقل والحكمة . « وأما » صدورها عنهم « سهواً » وعلى سبيل الخطأ فى التأويل « فجزه الأكثرون » والمختار خلافه اه ولم يذكر ناقل الإجماع ولا كيف وقع هذا الإجماع ، وما أراه إلا الإجماع السكوتى وعجيب من ساداتنا الأشاعرة كيف ينقضون الأدلة العقلية على عصمة الأنبياء لأجل مخالفة المعتزلة ولو بالتكلف إذ استلزم دليلهم للتحسين والتقبيح بالمعنى النافى لا اختيار الله تعالى ممنوع كما سبق به ثم إنهم جوزوا وقوع الكبار منهم سهواً وتأويلاً كما ترى وذكر السيد أن المختار خلاف ما عليه الأكثرون وقد جزم المتأخرون بهذا فى عقائدهم ولا شك

ان المتأخرين أشد تعظيماً بالقول للأنبيا والصالحاء وكذلك في الاعتقاد التخلى
دون البرهاني على أنهم في هذه المسألة أقرب إلى الصواب من المتقدمين
(م ٨٣) العصمة من الصفات قال المواقف : « وأما الصفات عمداً
فجوزها الجمهور إلا الجبائي وأما سهواً فهو جائز اتفاقاً إلا الصفات الحسية
كسرة حبة أو لقمة وقال الجاحظ : يجوز بشرط أن ينهوا عليه فينتهوا
عنه وقد تبعه فيه كثير من المتأخرين وبه نقول » قال الشارح . (أى
نحن الأشاعرة) .

(م ٨٤) العصمة قبل النبوة قال المواقف بعد إيراد ما ذكرناه : « هذا
كله بعد الوحي وأما قبله فقال الجمهور : لا يمتنع أن يصدر عنهم كبيرة إذ
لا دلالة للمعجزة عليه ولا حكم للعقل وقال أكثر المعتزلة : تمتنع
الكبيرة وإن تاب منها لأنه يوجب النفرة ، وهي تمتنع عن اتباعه ،
فتفوت مصلحة البعثة ومنهم من منع عما ينفر مطلقاً كعبر الأممات
والفجور في الآباء والصفات الحسية دون غيرها . وقالت الروافض :
لا يجوز عليهم صغيرة ولا كبيرة قبل الوحي ، فكيف بعد الوحي ؟ اه
وقول الروافض هذا هو الذي اعتمده المتأخرون من أهل السنة ، بل
منع بعضهم وقوع المكروه منهم إلا على سبيل التشريع .

(م ٨٥) رأينا^(١) إنا ذكرنا هذا الاختلاف في العصمة ليعرف من
يطالع عليه من دعاة النصارى ومجادليهم : أن المسلمين لم يتكفوا القول
بعصمة الأنبياء تكليفاً لإثبات قدرتهم على إنباء الناس من العذاب في

(١) راجع النبذة ١١ من شهاب السيجين وحجج المنين في عصمة الأنبياء

اليوم الآخر كما يزعمون وإنما يتبعون في ذلك كثيره ما يظهر لهم من الأدلة العقلية والسممية أى أدلة الوحي . وإنما نقلنا عبارة كتاب المواقف الذى هو أعظم كتب الكلام عندنا لئلا يظن قليل الإطلاع من المسلمين أن الأقوال التى أوردناها فى الخلاف هى أقوال شاذة أو مسندة لغير أصحابها سهواً أو جهلاً لاسيما إعتقاد متأخرى أهل السنة قول الرافضة . والذى نراه أنه يصح الاستدلال بالمقل على عصمة الأنبياء عليهم السلام ولا يستلزم ذلك القول بقاعدة التحسين والتقيح العقليين ولا سب الاختيار عن الله تعالى . وكذلك يستنبط من كثير من الآيات القرآنية ما يدل على نزاهتهم وكونهم قدوة فى الخير والفضائل . ولكن ليس فيها نص صريح على العصمة من الذنوب مطلقاً ولذلك قال صاحب المواقف بعد ما إيراد تلك الآيات أنها ليست بالقوية فيما هو محل النزاع وهو الكبيرة سهواً والصغيرة عمداً . وفى الكتاب والسنة إسناد الذنوب إلى بعض الأنبياء عليهم السلام وما جاز على بعضهم جاز على الآخرين والملاءم بأولون ذلك وقصارى هذا كله وجوب الإعتقاد على الدليل العقلى والتوفيق بينه وبين ما ورد من إسناد الذنوب إليهم فاطلب ذلك من الدرر الآتى .

﴿باب الأئمة والواجبة﴾

(س ١) محمد توفيق أفندى حمزه بالفشن (المنيا) : هل يوجد حديث صحيح بأن فى القرآن لحناً ستقيمه العرب بالسنتها وأن منه قوله تعالى « والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » نرجو الرد على ذلك لإزالة الشبهة